

AR

CD/22/X.X

الأصل: بالإنجليزية

مشروع

مجلس مندوبي

الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، سويسرا

22-23 يونيو 2022

تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود: سبلنا للمضي قدما

مشروع قرار أولي

وثيقة من إعداد

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

بدعم من

الصليب الأحمر الأرجنتيني، وجمعية الصليب الأحمر الكولومبي، وجمعية الصليب الأحمر الغامبي والصليب الأحمر

الغواتيمالي، وجمعية الصليب الأحمر الهايتي، والصليب الأحمر الجامايكي، وجمعية الصليب الأحمر الياباني،

وجمعية الصليب الأحمر النيبالي، وجمعية الصليب الأحمر النيجيري والهلال الأحمر الباكستاني،

والصليب الأحمر الفلبيني، والصليب الأحمر الإسباني واللجنة الدولية للصليب الأحمر

جنيف، في سبتمبر 2021

إن مجلس المندوبين،

فقرة الديباجة 1: إذ يعترف بأن 56% من سكان العالم الذين يقدر عددهم حالياً بـ 7.8 مليون نسمة، يعيشون في المناطق الحضرية، وبأن من المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى زهاء 70% بحلول سنة 2050 بما يقدم فرصاً تحويلية وتحديات للبلدان والحكومات والمجتمعات وللحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة)؛

فقرة الديباجة 2: وإذ يعترف بالآثار الخطيرة والمحددة للأخطار الطبيعية، والأخطار المتعددة، والكوارث من صنع الإنسان، والأزمات الصحية (الأوبئة والجوائح) وغيرها من الأزمات، بما فيها الأزمات المركبة على المناطق الحضرية؛ ويعبر عن بالغ قلقه بشأن مساهمة آثار تغير المناخ وزيادة الهجرة من الأرياف إلى المدن، والتوسع الحضري السريع وغير المخطط في تقاوم تلك الآثار وزيادة مواطن الضعف والتأثير في قدرة المجتمعات المحلية والمؤسسات والنظم على الصمود؛

فقرة الديباجة 3: وإذ يعترف أيضاً بأن العنف في المدن والاضطرابات المدنية والنزاعات تهدد سلامة المجتمعات الحضرية ورفاهها وآفاق مستقبلها؛

فقرة الديباجة 4: وإذ يقر بمواطن الضعف المحددة لفقراء المدن والسكان الذين يقطنون المستقرات العشوائية والأشخاص المهمشين الذين يفتقرون إلى الخدمات أو المعرضين للخطر، بمن فيهم المهاجرون وكبار السن والشباب وذوو الإعاقة والنساء؛

فقرة الديباجة 5: وإذ يذكر بالتزام مكونات الحركة سابقاً بتنظيم استجابة حضرية أقوى وأكثر مرونة، بما في ذلك وضع "ميثاق المناخ والبيئة" والالتزامات التي قطعتها أكثر من 100 جمعية وطنية من جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في دعوة بيجين للابتكار وخطة عمل ماينلا وخطة عمل بوينس آيرس ومؤتمر منطقة أفريقيا؛ ويذكر أيضاً بالقرار المعنون "تعزيز تنفيذ سياسة الحركة بشأن النزوح الداخلي: مرور عشر سنوات" (CD/19/R7) الذي اعتمده مجلس المندوبين في سنة 2019؛

فقرة الديباجة 5 مكرر: وإذ يرحب باعتماد قرار "الحرب في مدن" في اجتماع مجلس المندوبين المقبل

فقرة الديباجة 6: وإذ يرحب أيضاً بالجهود التي بذلتها الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) لبناء قدرة المجتمعات الحضرية في كل برامجها وعملياتها، بما في ذلك عبر استراتيجية الاتحاد الدولي للعقد 2030 وخطة الاتحاد الدولي وميزانيته للفترة 2021-2025، ومنصة التعاون الحضري، والمجموعة العالمية المعنية بتوفير المأوى، ومركز آسيا والمحيط الهادئ المعني بصمود المجتمعات الحضرية، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية)؛

فقرة الديباجة 7: وإذ يلاحظ الأثر البالغ لجائحة كوفيد-19 الأخيرة على المراكز الحضرية، ويشيد بالجمعيات الوطنية للعمل الهائل الذي أنجزته للاستجابة بفعالية للجائحة والتصدي في الوقت نفسه للضغط الإضافي الذي فرضته الجائحة على الخدمات والاقتصادات والمجتمع؛

فقرة الديباجة 8: وإذ يكرر التزامات مكونات الحركة بالمساهمة في الشبكات العالمية من قبيل أهداف التنمية المستدامة، واتفاق باريس، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة، والخطة الحضرية الجديدة، وإطار سندي للحد من الكوارث، حسب ولاية كل منها واستراتيجياتها وقدراتها والاحتياجات الخاصة التي تواجهها؛

فقرة الديباجة 9: وإذ يعترف بالدور الأساسي للجهات الفاعلة المحلية والسلطات البلدية بوصفها جزءاً أساسياً في سلسلة التأهب للمخاطر الحضرية وتمكين المجتمعات المحلية، وبأهمية تعزيز الشراكات بين فروع الجمعيات الوطنية والحكومات المحلية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والشبكات المجتمعية في المناطق الحضرية، لمواجهة أزمات المستقبل بشكل فعال؛

فقرة الديباجة 10: وإذ يعترف بالقيمة المضافة للجمعيات الوطنية في بلوغ أشد الفئات ضعفاً، ويذكر بدورها الأساسي كجهات مساعدة للسلطات العامة في القطاع الإنساني تكمل خطط الحكومات وبرامجها وفقاً للأدوار والولايات والاستراتيجيات والقدرات المحددة للبلد؛

فقرة الديباجة 11: وإذ يعترف بالحاجة إلى فهم النظم والعمليات الحضرية بشكل أفضل كأساس لتنظيم استجابات حضرية أنسب للسياق وأكثر حيوية، وقيادة ومبادلات حصرية، وفسح المجال للجمعيات الوطنية كي تؤدي دورا أساسيا في هذا العمل؛

فقرة الديباجة 12: وإذ يكرر التزام الحركة "بعدم إغفال أحد" ووضع المجتمعات المحلية في صلب عملنا للمساهمة في بناء مدن آمنة وقادرة على الصمود، ومستدامة وشاملة للجميع، ولا سيما عن طريق منح الأولوية لأشد المجتمعات والجماعات ضعفا وأقلها استفادة من الخدمات؛ ويشدد على الحاجة إلى اعتماد نهج مشترك وزيادة جهود الحركة والشركاء بشكل ملحوظ لضمان قدرتنا الجماعية على بلوغ أشد الجماعات ضعفا في المدن، وتقليل آثار الكوارث والأزمات في المناطق الحضرية.

قرارات المنطوق

- (1) يدعو كل الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية إلى الدعوة إلى زيادة الاستثمار في الحد من خطر الكوارث، والتكيف مع المناخ، ومخاطر الصحة الحضرية، ونهج بناء القدرة على الصمود، والتركيز بشكل خاص على الحلول الحضرية والبيئية؛
- (2) يدعو الجمعيات الوطنية، بدعم من الاتحاد الدولي، إلى مواصلة تعزيز مركزها المساعد للسلطات العامة، والاستناد إلى الاتفاقات القائمة مع الحكومات لضمان تعزيز المشاركة والشراكات مع الحكومات المحلية؛
- (3) يطلب من جميع مكونات الحركة أن تزيد عملها في المناطق الحضرية، لا سيما عن طريق رسم استراتيجية حضرية مشتركة ووضع خطة عمل يعتمدها مجلس المندوبين المقبل في سنة 2023 تماشيا مع استراتيجية الاتحاد الدولي للعقد 2030، والتعهدات القائمة التي قطعت في خطة الاتحاد وميزانيته للفترة 2021-2025، ووثيقة [تخطيط] اللجنة الدولية، وتحقيقا لهذه الغاية:
 - (أ) يطلب من الجمعيات الوطنية، بدعم من الاتحاد الدولي واللجنة الدولية، تشكيل فريق استشاري حضري للحركة لوضع استراتيجية وخطة عمل حضرية، على أن يعقد الفريق أول اجتماعاته في تاريخ لا يتعدى يوليو 2022؛
 - (ب) يشجع الفريق الاستشاري الحضري على احتواء خبراء من مجموعة واسعة من القطاعات ذات الصلة بعملنا في المناطق الحضرية (مثل الصحة والمأوى والإسكان والسلامة على الطرق والمناخ والهجرة والزوح والحد من مخاطر الكوارث وسبل المعيشة)، فضلا عن ممثلين من لجنة الشباب والإدارة العليا، مع مراعاة التوزيع الجغرافي والتوازن بين الجنسين؛
 - (ج) يحث الفريق الاستشاري الحضري على تحديد وتعميق بعض المبادئ الرئيسية في الاستراتيجية الحضرية، بما في ذلك الالتزام بعدم إغفال أحد، ووضع المجتمعات المحلية في صلب عملنا، بما في ذلك عن طريق تمكين الشباب، وزيادة استفادة عملنا ومراعاته للبيئة بأكبر قدر ممكن [مبادئ توجيهية]؛
 - (د) يشجع الفريق الاستشاري الحضري على إيلاء اهتمام خاص لإقامة الشراكات مع الحكومات المحلية والجهات المعنية الرئيسية في المدن وتعزيزها لتحديد فرص تحسين المساهمة في صمود المدن وفقا لخطة الحكومة، وزيادة تقديم الخدمات في المناطق الحضرية، ومراعاة خطط الحكومات والدول للحماية الاجتماعية لتحسين التفاعل مع شبكات الأمان الاجتماعي، وتطوير قدرة الحركة على تبادل الدروس المستخلصة وتشجيع الابتكار في مجال العمل الإنساني والاجتماعي في المناطق الحضرية، ومراعاة طرق تطور التطوع في المناطق الحضرية وتأثره بالأخطار الحضرية [ما هي المجالات التي يجب أن نركز عليها]؛
 - (هـ) يشجع الفريق الاستشاري الحضري على التركيز أيضا على المدن المتأثرة بالظروف الجوية الشديدة، وعلى الأحياء الحضرية الفقيرة فقراء المدن لضمان تغطية البرامج لأضعف فئات السكان، مع مراعاة الروابط بين السياقات الحضرية والريفية [أين ينبغي التركيز جغرافيا]؛
 - (و) يشجع الفريق الاستشاري الحضري على تعميم كل المعارف والدروس المستخلصة في الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي في مختلف الوثائق والمطبوعات المتعلقة بالأساليب البرنامجية المطبقة على المخاطر الحضرية والصمود في العقدين الماضيين؛
 - (ز) يشجع الفريق الاستشاري الحضري على مراعاة توصيات حلقة العمل بشأن الصمود الحضري التي نظمتها الجمعية العامة للاتحاد الدولي في 2022.
- (4) يطلب من كل الجمعيات الوطنية، بدعم من الاتحاد الدولي واللجنة الدولية، أن تبدأ بإدراج موضوع الصمود الحضري في برامجها العادية، وتشجيع اتباع نهج متعدد القطاعات والأبعاد.